من المسائل لابن السيّد البطليوسِيّ.

حكى أبو القاسم الزّجاجيّ : قال : أخبرنا أو إسحاق بن السّريّ
[٣ / ٢٣٣] الزجّاج/ قال: أخبرني محمد بن يزيد المبرد، قال: سمعت المازني يقول: سألني الرياشيّ، فقال لي : لِم نهيت أن يكون اللّهُ تعالى أصله: الإ له ، ثم خُفّف بحذف الهمزة، كما يقول أصحابك؟

فقلت: لو كان مخفّفاً منه لكان معناه في حال تخفيف الهمزة كمعناه في حال تحقيقها ، لا يتغيّر المعنى، إلا ترى أن النّاس والإناس بمعنى واحد ، ولما كنت أعقل لقولي: « الله » فضل مزية على قولي : « الإ له »

ورأيته قد استعمل لغير اللهّ في قوله: «وانْظُرْ إلى إلَهك الّذي ظَلْتَ عليه عاكِفاً[1] ، وقوله: «ءألهتناخيرٌ أمْ هو[2]»

ولمّا لم يُسْتَعْمل اللّه إلاّ للباري تعالى عَلِمْتُ أنه عَلَمٌ، وليس بمأخوذ من الإله.

---

(١) طه / ٩٧
(٢) الزخرف / ٥٨

وفي المسائل أيضاً

سألتني - قَرّرَ اللّه لديك الحق، ومكّنه، وجعلك من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه - عن قول الكتّاب في صدور كتبهم : بسم الله الرحّمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد، وذكرت أن قوماً من نحويّ زماننا هذا ينكرون عطف الصلاة على البسملة ، وقد كنت أخبرت بذلك قديماً، فحسبت أنهم إنما يتعلقون في إنكاره بأنه أمرٌ لم ترد به سُنة مأثورة، وأنه شيء أحدثه الكتّاب حتى أخبرني مخبرون أنه فاسد عندهم في الإعراب، وليسوا ينكرونه من أجل أنه شيء مُحْدَثٌ عند الكتّاب ، وأخبروني أن الصواب عندهم إسقاط الواو ، ورأيت ذلك نصًّا في رسائل بعضهم ، ورأيت بعضهم يكتب في صدور كتبه : بسم الله الرحمن الرحيم والصّلاة على رسوله الكريم.

وقد تأملت الأمر الذي حملهم على إنكاره فلم أجد شيئاً يمكن أن يتعلّقوا به إلا أمرين :

أحدهما : أنّ المعطوف حكمه أن يكون موافقاً للمعطوف عليه ، وهاتان جملتان قد اختلفتا، فتوهّموا من أجل اختلافهما أنّه لا يصحّ عطفُ إحداهما على الأخرى .

الثاني : أن قولنا بسم الله الرحمن الرحيم جملة خبريّة ، وقولنا : وصلّى الله على سيدنا محمد جملةٌ معناها الدّعاء ، فلمّا

[٣ / ٢٣٤] اختلفتا فكانت الأولى إخباراً وكانت الثانية / دعاءً ،وكان من شأن واو العطف أن تشرك الثاني مع الأول لفظاً ومعنىً لم يصحّ عندهم عطف هاتين الجملتين بعضهما على بعض لاختلافهما لفظاً ومعنىً .

فإن كانت العلة التي حملتهم على إنكار ذلك اختلاف إعراب الجملتين ، فإن ذلك غير صحيح بل هو دليل على قلة نظر قائله ، لأن تشاكل الإعراب في العطف إنما يراعى في الأسماء المفردة المعربة خاصّة :

وأمّا عطف الجُمل على الجمل فإنه نوعان :

أحدهما : أن تكون الجملتان متشاكلتين في الإعراب كقولنا : إن زيداً قائم ، وعمراً خارج ، وكان زيدٌ قائماً وعمروٌ خارجاً ، فيعطف الاسم والخبر على الاسم والخبر .

والنوع الثاني : لا يراعى فيه التّشاكل في الإعراب كقولنا : قام زيدٌ ومحمداً أكرمته ، ومررت بعبد الله وأمّا خالد فلم أَلقه .

وفي هذا أبوابٌ قد نصّ عليها سيبويه وجميع البصريين والكوفيين لا أعلم بينهم خلافاً في ذلك ، وذلك كثير في القرآن والكلام المنشور والمنظوم كقوله تعالى : ﴿ والمُقِيمين الصّلوة والمؤتون الزكوٰة ﴾[1] .

(١) النساء / ١٦٢

وكقول خِرنق :

٦٤٩ =النّازِلينَ بكُلِّ مُعْتَرَكٍ والطّيِّبونَ معاقِدَ الأُزُرِ[1]

وقد ذكر ذلك في المختصرات الموضوعات في النحو (كالجُمَل والكافي) لابن النّحاس وغيرهما .

وإن كانوا أنكروا ذلك من أجل أن قولنا : بسم الله الرحمن الرحيم جملة خبريّة ، وقولنا : وصلّى الله على محمد جملةٌ معناها الدّعاء ، فاستحال عندهم عَطْفُ الدّعاء على الخبر ، لا سيّما، ومِن خاصّة الواو أن تعطف ما بعدها على ما قبلها لفظاً ومعنىً. وهاتان جملتان قد اختلف لفظُهما ومعناهما ، فما اعترضوا به غير صحيح أيضاً .

وهذا الذي قالوا يُفْسِد عليهم من وجوه كثيرة لا من وجه واحد :

فأولّها : أنّا وجدنا كُلّ من صنّف من العلماء كتاباً مذ بدأ النّاس بالتصنيفات / إلى زماننا هذا يصدرون كُتُبَهم بأن يقولوا : الحمد لله الذي فعل كذا وكذا ، ثم يقولون بإثْرِ ذلك : وصلّى اللهُ على مُحَمّد ، [٣ / ٢٣٥]

(١) من شواهد : سيبويه ١ / ١٠٤ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٢٨٨ ، والمحتسب ٢ / ١٩٨ ، وابن الشجريّ ١ / ٣٤٥ ، والخزانة ١ / ٣٠١ ، والعيني ٣ / ٦٠٢ ، ٤ / ٧٢ ، والتصريح ٢ / ١١٦ ، ٢٠٤ ، والهمع والدرر رقم ١٥٣٩ ، والأشموني ٣ / ٦٨ ، ٢١٤ .

فيعطفون الصلاة على التّحميد ، ولا فرق بين عطفها على التّحميد وعطفها على البسملة ، لأن كلتا الجملتين خبرٌ .

وهذا ليس مختصًّا بكتُب الضّعفاء في العربيّة دون الأقوياء ، ولا بكتب الجُهّال دون العلماء ، بل ذلك موجود في كتب الأئمة المتقدّمين والعلماء المبرزين كالفارسيّ وأبي العبّاس المبّرد والمازني وغيرهم .

فلو لم يكن بأيدينا دليلٌ ندفع به مذهب هؤلاء إلاّ هذا لكفى عن غيره .

فتأمّل خُطبَ[1] كتاب « الإيضاح » للفارسي ، وصدر « الكامل » لأبي العباس المبرّد ، وصدر « كتاب سيبويه » وغير ذلك من الكتب .

وتأمّل خُطَب الخطباء وكلاَم الفُصحاء والبُلغاء ، فإنك تجدهم مُطْبِقين على ما وصفتُه لك .

فهذا وجهٌ صحيح يدُلّ على فساد ما قالوا .

ومنها : أن قولنا : وصلّى الله على محمد بإثر البسملة منصرفٌ إلى معنى الخبر ، ولذلك تأويلات مختلفة .

أحدها : أن يكون تقديره أبدأ ببسم الله الرحمن الرحيم ، وأقول صلّى الله علي محمد ، فيضمر القول ويعطفه على « أبدأ » ، وذلك مما يَصرِف الكلام إلى الإخبار. والعرب تحذف القول حذفاً مطّردًا شهرته تغني عن إيراد أمثلة منه كقوله تعالى : ﴿ والملائكةُ يَدْخُلون

(١) في ط : « خطبتي »

عليهم من كُلّ بابٍ سلامٌ عَلَيكُمْ ﴾[1] أي يقولون : سلام عليكم .

وكذا قوله : ﴿ والّذين اتّخذوا من دُونه أولياء ما نعبدهم إلاّ لِيُقَرِّبونا إلى الله زُلْفى ﴾[2] أي يقولون : ما نعبدهم إلاّ ليقربونا إلى الله زُلْفى ، على معنى : ابدأ ببسم الله ، وبالصّلاة على محمد ، فيكون من الكلام المحمول على التأويل كما أجاز سيبويه : « قَلّ رجلٌ يقول ذلك إلاّ زيدٌ » لأنه في معنى : ما أحد يقول ذلك إلاّ زيدٌ .

وهذا كثير لا يستطيع أحد من أهل هذه الصّناعة على دفعه .

وإن شئت كان التّقدير أبدأ ببسم الله ، وأصلّي على محمد ، فيكون محمولاً أيضاً على المعنى .

وهذه التأويلات الثّلاثة تصيّره ، وإن كان دعاءً إلى معنى الإخبار . فهذا وجهٌ آخر صحيح .

ومنها : أنه لا يستحيل عطف قولنا : وصلّى الله على محمد على قولنا : بسم الله ، وإن كان دعاءً مَحْضاً من غير أن يتأوّل فيه تأويل / [٣ / ٢٣٦] إخبار ، لأنا وجدنا العرب يُوقِعون الجُمَل المركّبة تركيب الدّعاء والأمر والنّهي والاستفهام التي لا يصلح أن يقال فيها صدقٌ ولا كذبٌ موقع الجمل الخبرية التي يجوز فيها الصّدق والكذبُ .

---

(١) الرّعد / ٢٣ ، ٢٤ .
(٢) الزمر / ٣ .

وهذا أشدّ من عطف بعضها على بعض كنحو ما أنشدوه من قول الجُمَيْح[1] بن منقذ .

٦٥٠ =ولو أصابت لقالت وهي صادقةٌ إنّ الرّياضة لا تُنْصِبْك لِلشَّيبِ[2]

فأوقع النّهى موقع خبر إنّ .

وقال آخر :

٦٥١ =ألاَ يا أُمّ فارعَ لا تَلُومي علـى شَيْءٍ رفعـتُ به سماعِي

(١) في ط فقط : « الجميع » بالعين ، تحريف .

(٢) من قصيدة وردت في المفضليات مطلعها :

أمْسَت أمامةُ صَمْتاً ما تكلّمُنا مجنونة أم أحسّتْ أهل خرّوب

وأهل خرّوب هم قوم امرأته أمامة .

والشاعر لقبه الجميح ، واسمه منقذ بن الطّماح بن قُيس بن طُريف والشاهد شرحه محمد بن بشّار الأنباريّ فقال :

يقول : أنا شيخ مجرّب لا أحفل بمضارّتها لعلمي بإرادتها . وقال الأصمعيّ : قوله : لا تُنْصِبْك للشّيب نهاهُ عن رياضة المسانّ ، فإن رياضتك إياهم عناء .

يقول : ولو أصابت الصوّاب ، ووفِقَتْ له لقالت للرجل الذي أمرها به من مضارّتي : لاجعلك الله مِمّن يُنْصب برياضة المسانّ ، فإن رياضتك إيّاهم عناء عليك،وَتعب لا يجدي عليك شيئاً لأنهم يئسوا عن ذلك ، وجرّبوا فلا يستمعون ما يؤمرون به لما معهم من التجربة .

وهذا دعاء . وجاز الجزم في خبر إنّ ، لأن خبر إنّ كالمستأنف إذا لم يعمل فيه ما قبله . انظر شرح المفضليات لابن الأنباري / ٢٦ .

وفي نسخ الأشباه : « للنسب » مكان : « للشيب » .

وكُونـي بالمـكارِمِ ذَكِّـريني ودَلّـى دَلّ ماجـدة صَناعِ[1]

فأوقع الأمر موقع خبر كان .

وقال الراجز :

٦٥٢ = فإنما أنت أخ لا نَعْدِمُهْ

فأوقع الجملة التي هي « لا نعدمه » ، ومعناها الدّعاء موقع الصّفة لأخ حملاً على المعنى ، كأنه قال : إنما أنت أخ ندعو له بأن لا يعدم .

(١) نسب البيتان إلى بعض بني نهشل كما في الخزانة ، وقائلهما جاهليّ وكذلك نسبهما الأمير في حاشيته على المغنى ٢ / ١٤٧ . والبيت الثاني من شواهد المغنى ٢ / ٦٤٧ ، والخزانة ٤ / ٥٧ ، والهمع والدرر رقم ٣٦٧ .
وقال البغدادي في الخزانة .
« قال ابن عصفور في « كتاب الضرورة » : جعل ذكّريني في موضع مذكرةً ، وهو قبيح ، لأن فعل الأمر لا يقوم مقام الخبر في باب كان ، وإنما فعل ذلك ، لأن « كوني » أمر في اللفظ ومحصول الأمر منه لها إنما وقع على التذكير ، فلما كان في المعنى أمراً لها بتذكيره استعمل فيه لفظ الأمر . انتهى .
وقال السُّكّري : المعنى : وصيري مذكّرة لي بالمكارم . وتقديره في العربيّة ردئ ، لو قلت : كن بغلام بشّرني لم يَجُز .
وهو يريد يا أم فارعة ، فحذف ، وذلك شاذّ ، لأنه ليس بمنادى إنما المنادى الأم .
والصنّاع بفتح الصاد : الرقيقة الكف . والماجدة : الكريمة ، يقول : اضبطي دلالك بمنفعة وصنعة ، ولا تكوني خرقاء لا تنفع أهلها . انتهى .

وليس يسوغ لمعترض علينا أن يزعم أن هذا شيء خصّ به الشّعر فإن ذلك قد جاء في القرآن والكلام الفصيح .

فمن ذلك قول الله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ كان في الضّلالة فَلْيَمدِدْ له الرَّحمنُ مَدًّا ﴾[1] .

وأجاز النّحويّون بلا خلاف بينهم : زيدٌ اضربه وعمرٌو لا تشتمه ، وزيدٌ كَمْ مرَّةً رأيته ، وعبدالله كم أكرمته، وزيد جزاه الله عني خيراً .

وقد جاء عن العرب عطف الفعل الماضي على المستقبل ، والمستقبل على الماضي واسم الفاعل على الفعل المضارع ، والفعل المضارع على اسم الفاعل . وكذلك الفعل الماضي على اسم الفاعل كقوله تعالى : ﴿ إنّ المُصَّدِّقين والمُصَّدِّقات وأقرضوا الله قَرْضاً حَسناً ﴾[2] .

وقال امرؤ القيس :

٦٥٣ = * ألاَ انْعِم صباحاً أيُّها الرَّبْع وانْطِقِ[3] *

فعطف الأمر على الدّعاء ، وهذا كثير .

---

(١) مريم / ٧٥

(٢) الحديد / ١٨ .

(٣) مطلع قصيدة يصف فيها ذهابه إلى الصيد . تمامه :

* وحدِّثْ حديثَ الرّكب إن شئت واصدُقِ *

وروايته في الديوان / ١٣٣ : « ألاعم صباحاً » .

وقد قال سيبويه في «باب ما/فيه الاسم لأنه لا سبيل له إلى أن [٣ / ٢٣٧] يكون[1] صفة»: واعلم أنه لا يجوز: مَنْ عبدُ اللهِ وهذا زيد الرّجلَيْن الصّالحَيْن رَفعت أو نَصَبت ، لأنّك لا تَبْني إلاّ على ما أثبتَّهُ وَعَلِمْتَه . ولا يجوز أن تَخْلط مَنْ تَعْلم ومَن لا تَعْلم ، فتجعلهما بمنزلة واحدةٍ وإنما الصّفة عِلْمٌ فيمَن قد عَلِمْتَهُ .

فأبطل جواز هذه المسألة من جهة جمع الصّفتين ، ولم يُبْطِلْها من أجل عطف الخبر على الاستفهام .

ووافقه جميع النّحويين على هذه المسألة، وإنما كان ذلك ،لأن الجُمَل لا يراعى فيها التّشاكل في المعاني ولا في الإعراب .

وقد استعمل بديع الزّمان عطف الدّعاء على الخبر في بعض مقاماته وهو قوله : « ظفرنا بصيد وحيّاك الله أبا زيد » وما نعلم أحداً أنكر ذلك عليه .

وإذا كان التّشاكل لا يُراعى في أكثر المفردات كان أجدر ألاّ يراعى في الجمل ، ألا ترى أن العرب تعطف المُعْرب على المبنيّ ، والمبنيّ على المُعْرَب ، وما يظهر فيه الإعراب على ما لا يَظْهر .

وفي هذا الموضع شيء يجب أن يوقف عليه ، وذلك أن قول النّحويين بأن الواو تعطف ما بعدها على ما قبلها لفظاً ومعنًى كلامٌ خرج

---

(١) في ط فقط : « يكون فيه صفة » بزيادة كلمة : « فيه » .

مَخْرج العُموم ، وهو في الحقيقة خصوص ، وإنّما تعطف الواو الاسم على الاسم في نوع الفعل أو في جنسه لا في كميّته ، ولا كيفيّته ، ألا ترى أنك إذا قلت : ضربت زيداً وعمراً ، وقد يجوز أن تضرب زيداً ضربةً واحدة ، وعمراً ضربتين وثلاثاً فتختلف الكميّتان .

وكذلك يجوز أن تضرب زيداً جالساً وعمراً قائماً فتختلف الكيفيتان .

ويبيّن ذلك قول العرب : إياك والأسدَ ، فيعطفون الأسد على ضمير المخاطب ، والفعل النّاصب لهما مختلِفُ المعنى ، لأن المخاطب مخوّفٌ ، والأسد مُخَوَّف منه ، فجاز العطف ، وإن اختلف نَوْعا التّخويف ، لأن جنس التخويف قد انتظمهما .

ونحوٌ منه قوله تعالى : ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمرَكُم وشُرَكَاءَكُم[1] ﴾ ، لأن الإجماع على الأمر هو العَزْم عليه ، والجمع الذي يراد به ضَمّ الأشياء المتفرّقة وإن اختلف نوعاهما ، فإن لهما جنساً يجتمعان فيه ، ألا ترى أنهما جميعاً يرجعان إلى معنى الصّيرورة والانجذاب ، ألا ترى أن من عزم على الشّيء فقد انجذب إليه وصار ، كما أن الأشياء المتفرقة إذا [٣ / ٢٣٨] جمعت انجذب بعضها إلى / بعض ، وصار كُلّ واحدٍ منها إلى الآخر . وكذلك قول الشاعر :

٦٥٤ = يا ليت زَوْجكَ قد غدا متقلِّدًا سيفاً ورُمْحا[2]

---

(١) يونس / ٧١ .

(٢) قائله : عبد الله بن الزّبعري . انظر : معاني القرآن للفرّاء : ١ / ١٢١ ،

ومعناه : وحاملاً رمْحاً لأن التقلّد نوع من الحَمْل .

ولأجل هذا الذي ذكرناه من حكْم العطف بالواو قلنا في قوله تعالى : ﴿ وامْسَحُوا برؤوسِكم وأرجُلِكم إلى الكَعْبَيْنِ ﴾[1] في قراءة من خفض « الأرجل » : إنّ الأرجل تغسل ، والرؤوس تُمْسح .

ولم يوجب عطفها على الرّؤوس أن تكون ممسوحة كمسح الرؤوس ، لأن العرب تستعمل المسح على معنيين : أحدهما النّضْح ، والآخر الغَسْل ، حتى روى أبو زيد تمسّحت للصلاة أي تَوضّأت .

وقال الرّاجز :

٦٥٥ = أَشْلَيْتُ عَنْزِي ومَسَحْتُ قَعْبِي[2]

---

٤٧٣ ، والحجّة في القراءات السبع لابن خالويه / ٦٧ برواية : * ورأيت زوجك في الوغى *

وانظر اللسان : « مسح » .

(١) المائدة / ٦ . وهي قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو ، وحمزة وآخرين . انظر معجم القراءات رقم ١٧٨٨ .

(٢) ورد هذا الرجز في اللسان على النحو الآتي :

أشليت عنزي ومسحت قعبي ثم تهيأت لِشرْبٍ قَلِبِ

واستشهد به على أنّ الإشلاء هو الدّعاء ، يقال : أشليت الناقة : إذا دعوتها باسمها لتحلبها . انظر اللسان : « شلا » ، و « قلب » .

والقعب ـ كما في اللسان : « قعب » هو : القدح

وفي اللسان : « قلب » : قَلَب الطعام : أكله ، وقَلَب الماء : شربه ، وقَلِبت من الشراب أقلَبُ قَلَباً : إذا شربت منه .

أراد أنه غسله ليحلب فيه .

فلما كان المسح نوعين أوْجَبْنا لكُلّ عضو ما يليق به ، إذ كانت واو العطف ـ كما قلنا ـ إنما توجب الاشتراك في نوع الفعل وجنسه لا في كميّته ولا في كيفيته ، فالنّضح والمسح جمعهما جِنْسُ الطّهارة كما جمع تقلّد السّيف وحمل الرمح جنسُ التّأهّب للحرب والتسلح .

وهكذا قولنا : بسم الله الرحمن الرحيم وصلّى الله على سيدنا محمد ، وإن كان الإخبار والدّعاء قد اختلفا فإنهما قد اتفقا في معنى التّقدمة والاستفتاح ، أو في معنى التّبرك والاستنجاح .

فإن قال قائل : قد أنكر النحويون أن يقال : ليت زيداً قائم وعمروٌ بالرفع عطفاً على موضع ليت ، وما عملت فيه ، وهل ذلك إلاّ من أجل اختلاف الجملتين بأن إحداهما تصير خبراً والثانية تمنّياً .

فالجواب : أن هذا الذي توهمته لا يصحّ من وجهين :

أحدهما : أن إنكار النحوّيين العطف على موضع ليت ليس من أجل ما ظننته ، وإنّما منعوه ، لأن ليت قد أبطلت الابتداء فلم تَبْق له لفظاً ولا تقديراً .

ولو كان لليت ومعمولها موضعٌ وعطف « عمرو » عليه لم يكن [٣ / ٢٣٩] عطفُ خبر على / تمنٍّ كما توهّمته ، وإنما يكون عَطْفَ خبرٍ على

خَبرٍ ، لأن التّمني إنما كان لعامل اللفظ دون الموضع ، لو كان هناك موضع .

والوجه الثاني : أن قولنا : « ليت زيداً قائم وعمرو » لا يُعَدُّ جملتين ، وإنما يعدّ جملة واحدة ، لأن الخبر الذي كان يُتِمّ الجملة الثانية سقط استغناءً بخبر الاسم الأول .

ولو قلت : ليت زيداً قائم ، وليت عمراً قائمٌ [لكانتا] (١) جملتين . وهذا كقوله : قام زيد وقام عمرو ، فيكون الكلام جملتين ، فإذا قلت : قام زيد وعمرو صار جملةً واحدةً .

ويدلّ على ذلك أن النّحويين يجيزون : مررت برجلٍ قائمٍ زيدٌ وأبوه ، ولا يُجيزون : مررت برجل قائمٍ زيدٌ وقائمٍ أبوه ، لأن الكلام الأول جملة واحدة ، فاكتفى فيها بضمير واحد يعود إلى الموصوف ، والثّانية تجري مَجْرى جُملتين فلا بد في كُلّ واحدة منهما من ضمير .

وكذلك يجيزون : زيدٌ قام عمرو وأبوه ، ولا يجيزون : قام عمرو وقام أبوه لِتعرّي الجملة الواحدة من ضمير يعود إلى المبتدأ .

---

(١) سقطت كلمة : « لكانتا » من ط . تحريف .

وفي المسائل للبطليوسي أيضاً :

سألت عن قول الله تعالى : ﴿ شهد الله أنّه لا إله إلاّ هو والملئكةُ وأولو العِلْم قائماً بِالْقِسْطِ لا إلهَ إلاّ هو العزيز الحكيمُ ﴾[1] وقلت : بأيّ شيء انتصب « قائماً » ؟ وما العامل فيه ؟ وأين خبر لا التّبرئة من هذه الآية ؟

وذكرن أنّ بعض المنتحلين لصناعة النحو أنكر قولنا : إن قائماً ههنا منصوب على الحال ، وزعم أنه كفر من قائله ، وإنما قال ذلك فيما يرى ، لأن الحال فيما ذكر النّحويون منتقلة وفضلة في الكلام والقيام بالقِسط صفة لِلّه تعالى لم يزل موصوفاً بها ولا يزال ، ولا يَصِح فيها الانتقال .

ونحن نربأ بأنفسنا أن نكون مِمّن يجهل ما يوصف به الله تعالى فنصفه بما لا يجوز ، أو يغيب عنا هذا المقدار من علم اللّسان ؟

وإنما أتى هذا المعترض من قلة بصره بهذه الصّناعة ، وسوء فهمه لباب الحال ، وقد أجبتك عن ذلك بما فيه كفاية وإقناع ، وبالله أستعين وعليه أتوكل .

---

(١) آل عمران / ١٨

أمّا خبر التبرئة[1] في هذه الآية فمحذوف تقديره عند البصريين : لا إله / في الوجود إلاّ هو ، أو لا إله موجودٌ إلاّ هو ، ونحو ذلك من التّقدير . [٣ / ٢٤٠]

وخبر التبرئة قد يحذف إذا كان في الكلام دليل عليه كقولهم : لا بأس ، يريدون : لا بأس عليك ، وكقول عبد يغوث الحارثي :

٦٥٦ =فيا رَاكِباً إمّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ
نَدا مايَ مِنْ نَجْـران ألاّ تَلاقِيا[2]

أراد أنه لا تَلاقِيَ لنا .

وقوله : هو بدل من موضع « لا » وما عَمِلَتْ فيه ، لأن لا التبرئة وما تعمل فيه في موضع رَفْعٍ على الابتداء ، وهي في ذلك بمنزلة إنّ وما تعمل فيه .

فإن قيل : فما الذي يمنع من أن يكون « هو » الموجود في الآية خبر التبرئة ، ولا يحتاج إلى تكلّف هذا الإضمار ؟

---

(١) أي لا التبرئة

(٢) من شواهد : سيبويه ١ / ٣١٢ ، والمقتضب ٤ / ٢٠٤ ، والخصائص ٢ / ٤٤٩ ،وابن يعيش ١ / ١٢٧ ، ١٢٨ ، والأشموني ٣ / ١٤٠ ،والمفضليات والخزانة ١ / ٣١٣ ، وشذور الذهب / ١٠٢ ، والعيني ٣ / ٤٢ ، ٤ / ٢٠٦ ، .

فالجواب : أن ذلك خطأ من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنّ « لا » هذه لا تعمل إلاّ في النكرات ، فإن جعلت « هو » خبرها أعملتها في المعرفة ، وذلك لا يجوز .

والثاني : أن ما بعد إلاّ موجب « ولا » لا تعمل في الموجب ، إنما تعمل في المنفيّ .

والثالث : أنك إن جعلت « هو » خبر التّبرئة كنت قد جعلت الاسم نكرةً والخبر معرفةً . وهذا عكس ما توجبه صناعةُ النّحو ، لأن الحُكْم في العربية إذا اجتمعت معرفةٌ ونكرةٌ أن تكون المعرفة هي الاسم والنكرة الخبرَ ، فلذلك جعل النّحويون الخبر في نحو هذا محذوفاً .

وأمّا قوله : « قائماً » بالقسط ، فإنه لا يخلو من أحد ثلاثة أوجه :

(١) إمّا أن يكون منصوباً على المدح والتعظيم .
(٢) وإمّا أن يكون منصوباً على الحال .
(٣) وإما أن يكون منصوباً على النّعت لـ « إله » المنصوب بالتّبرئة .

فأما نصبه على المدحْ والتّعظيم فواضحٌ ، يغني وضوحه عن القول فيه .

وأمّا نصبه على الصّفة لـ « إلـه » فإنّ ذلك خطـأ ، لأن المـراد بالنفي ههنا العموم والاستغراق ، فإذا جعلت « قائماً » بالقسط إلاّ هو ، فرجع النّفي خصوصاً ، وزال ما فيه من العموم ، وجاز / أن يكون ثَمّ إله آخر غير قائم بالقسط ، كما أنك إذا قلت : لا رَجُلَ ظريفاً في الدّار [٣ / ٢٤١] إلاّ زيدٌ قائماً نفيت الرّجال الظُّرفاء خاصة ، وجاز أن يكون هناك رجلٌ آخر غير ظريف ، وهذا كفر صريح ـ نعوذ بالله منه .

وأمّا نصبه على الحال ، فإنه لا يخلو من أحد أربعة أوجه :

إمّا أن يكون حالاً من اسم الله تعالى .

وإمّا أن يكون حالاً من المضمر .

وإمّا أن يكون حالاً من المنصوب بأن .

وإما أن يكون حالاً من المضمر الذي في خبر التّبرئة المقدّر .

فإن جعلته حالاً من اسم الله تعالى ، فالعامـل فيه « شهـد » ، تقديره : شهد اللهُ في حال قيامه بالقسط أنه لا إله إلا هو ، وشهـدت الملائكة وأولو العلم ، وليس هذا قبيحاً من أجل أنك ذكرت أسمـاء كثيرة ، وجئت بالحال من بعضها دون بعض .

قال ابن جنّى : ألا ترى أنك لو قلت : جاء زيدٌ راكباً ، وعمرو وخالد ، فجعلت الحال من بعضهم لجاز باتّفاق .

وإذا جعلت قائماً حالاً من « هو » فالعامل في الحال معنى النّفي ، لأن الأحوال تعمل فيها المعاني كما تعمل في الظروف ، فيكون التّقدير : شهد الله أنّ الرُّبوبية ليست إلاّ له في حال قيامه بالقسط ، فهذان الوجهان صحيحان .

فأما كونه حالاً من الضّمير المنصوب بأنّ أو من الضّمير الذي في خبر التبرئة المحذوف فكلاهما خطأ لا يجوز .

أمّا امتناعه من أن يكون حالاً من الضّمير المنصوب بأنّ فلعلّتين .

إحداهما : أنّ أنّ المفتوحة تقدّر هي وما عملت فيه بتقدير المصدر وما بعدها من اسمها وخبرها صلةً لها ، فإن جعلت « قائماً » حالاً من اسمها كان داخلاً في الصّلة ، فتكون قد فرّقت بين الصّلة والموصول بما ليس من الصّلة ، وذلك مستحيلٌ .

والعلّة الثانية : أنك إن جعلته حالاً من اسم أنّ لزمك أن تُعْمِل أنّ في / الحال ، وأنّ لا تعمل في الأحوال شيئاً ولا في الظروف . [٣ / ٢٤٢]

فإن قلت : فقد قال النّابغة الذّبياني :

٦٥٧ = * كأنه خارجاً من جَنْب صَفْحَتِهِ[1] *

فنصب على الحال من اسم كأنّ وجعل العامل فيها ما في معنى التشبيه ، فهلاّ أجزت مثل ذلك في أنّ؟

فالجواب : أن ذلك إنما يجوز عند البصريّين في « كأنّ » و« ليت » و« لعل » خاصّةً ، لأن هذه الأحرف الثّلاثة أبطلت معنى الابتداء مِمّا تدخل عليه ، وأحدثت في الكلام معنى التّمنّي والتّرجّي والتّشبيه فأشبهت الأفعال .

فإن قيل : فأنّ المفتوحة تدخل على الجُمَل فتصرفُها إلى تأويل المصدر ، ألا ترى أنك تقول : بلغني قيامُك ، فهلاّ أعملت في الحال ما فيها من تأويل المصدر .

---

(١) من قصيدة يمدح فيها النعمان ، ويعتذر إليه عمّا رماه به المنخل اليشكري ، وأبناء قريع ، ويبرىء نفسه من وشايتهم . وتمامه :

* سفّودُ شَرْبٍ نسوهُ عند مُفْتَأَدِ *

انظر ديوان النابغة / ٨٠ .

وفي هامش الديوان : « كأنه » أي المدرى ، « خارجاً » من جنب صفحة الكلب . والسّفود : الحديدة وهي تشبه العود يشوى فيها اللحم . ومفتأد : محلّ شيّ اللحم اشتق من اسم الفؤاد ، لأنهم يبتدئون بشيّ الكبد والقلب وما معهما » .

من شواهد : الخصائص ٢ / ٢٧٥ ، وابن الشجريّ ١ / ١٥٦ ، ٢ / ٢٧٧ والخزانة ١ / ٥٢١ ، انظر شرح الشاهد في الخزانة .

فالجواب : أن ذلك خطأ ، لأن المصدر الذي تقدّر به أنّ المفتوحة إنما يَنْسبك منها ومن صِلَتها التي هي اسمها وخبرها ، فإذا جعلت « قائماً » حالاً من اسمها كان داخلاً في صلتها ، فيلزمك من ذلك أن ـ يعمل الاسم في نفسه ، وذلك محال ، فلهذا الذي ذكرناه استحال أن ينتصب « قائماً » على الحال من اسم أنَّ .

وأمّا امتناعه من أن يكون حالاً من الضّمير المقدر في خبر التّبرئة المحذوف فمن أجل أن المراد بالنّفي العموم والاستغراق على ماقدّمناه، فإذا جعلته حالاً من المضمر الذي في الخبر المحذوف صار التّقدير : لا إله موجود في حال قيامه بالقسط إلاّ هُوَ ، فيصير النّفي واقعاً على الآلهة القائمين بالقسط دون غيرهم ، ويوهم هذا الكلام أن ثَمَّ إلهاً غير قائم بالقسط ، كما أنك إذا قلت : لا رجل موجودٌ سخيًّا إلاّ زيد ، فإنما نفيت الرّجال الأسخياء خاصّةً دون غيرهم ، وهذا كفرٌ .

فَصَحّ بجميع ما قدّمناه أن « قائماً » لا يصحّ أن يكون حالاً من اسم الله تعالى أو مِنْ « هو » .

فإن قال قائل : فكيف جاز لكم أن تجعلوه حالاً من اسم الله تعالى أو من ضميره والحال منتقلةً وفَضْلَةً في الكلام ؟

[٣ / ٢٤٣] وهذه الصّفة لم يزل اللهُ تعالى / موصوفاً بها ولا يزال .

فالجواب : أنه ليس كلّ حال منتقلةً ولا فضلةً في الكلام كما

زعم هذا الزّاعم ، بل من الأحوال ما لا يصحّ انتقاله ، ولا يجوز أن يكون فضلةً ، ألا ترى أن النّحويين قد أطلقوا الحال على أشياء من القرآن وغيره لا يصحّ فيها الانتقال كقوله تعالى : ﴿ هُوَ الحقُّ مُصَدِّقاً ﴾[1]، ﴿ وأنّ هذا صِراطي مُسْتقِيماً ﴾[2]

والحقُّ لا يفارقه التّصديق ، وصراط الله تعالى لا تفارقه الاستقامة .

وقالوا في قوله تعالى : ﴿ نَعْبُدُ إلَهَك وإلهَ آبائِكَ إبراهيم وإسمعيل وإسحق إلهاً واحداً ﴾[3] بأنه منصوب على الحال من الله .

وقالوا في قوله : ﴿ الٓمٓ اللهُ لا إله إلاّ هو الحَيّ القيّوم . نَزّل عليك الكِتاب بالحقّ ﴾[4] إنها جملة في موضع الحال من الله ، كأنه قال : الله الحيّ القيوم نَزّل عليك الكتاب مُتَوحِّداً بالرّبوبية . وأجازوا أيضاً أن يكون في موضع الحال من الضّمير في « نَزّل »

وكذلك قول العرب : ضَرْبِي زيداً قائماً ، وأكثر شُرْبي السّويق ملتوتاً ، ودعوت الله سميعاً ، ونحو ذلك إن تَتَبَّعناه .

فإن قال قائل : فكيف صحّ أن تُسَمّي هذه الأشياء حالاً ، وهي غير منتقلة ، والكلام محتاجٌ إليها .

---

(١) فاطر / ٣١ .
(٢) الأنعام / ١٥٣ .
(٣) البقرة / ١٣٣ .
(٤) آل عمران / ١ - ٣ .

فالجواب عن ذلك من وجوه كلّها مُقْنع :

أحدها : أن الحال شبيهةٌ بالصّفة ، والصّفة ضربان : ضربٌ يحتاج إليه الموصوف ، ولا بُدّ له منه ، وذلك إذا التبس بغيره .

وضَرْبٌ لا يحتاج إليه ، وإنما يذكر للمدح أو الذّم أو التّرحم ، فوجب أن تكون الحال كذلك .

ومنها : أنّ الشّيء إذا وجد فيه بعض خواصّ نوعه ، ولم يوجد فيه بعضُها لم يُخْرِجه عن نوعه نُقْصانُ ما نقص منه ، ألا ترى أن الاسم له خواصّ تخُصُّه مثل التّنوين ، ودخول الألف واللاّم عليه ، والنّعت والتّصغير ، والنّداء ، ولم يلزم أن توجد هذه الخواصّ كُلّها في جميع الأسماء ، ولكن حَيْثُما وُجِدت كلُّها أو بعضُها حكم له بأنه اسم .

وكذلك الأحوال في هذه المواضع فيها أثر خواصّ الحال ، وشروطها موجودة فيها فلا يُخْرِجها عن حكم الحال نُقصان ما نقص منها ، كما لا يخرج (مَنْ) / و (ما) ونحوهُما عن حُكْم الأسماء نقصان ما نقصها من خواصّ الأسماء . [٣ / ٢٤٤]

ومنها : أنّ النّحويين لم يريدوا بقولهم : إن الحال فضلةٌ في الكلام أن الحال يُسْتغنى عنها في كُلّ موضع على ما يتوهّم مَنْ لا دُرْبة له بهذه الصّناعة ، وإنّما معنى ذلك أنها تأتي على وجهين :

إمّا أن يكون اعتمادُ الكلام على سواها ، والفائدة منعقدةٌ بغيرها.

وإمّا أن تقترن بكلام تقع الفائدة بهما معاً ، ولا تقع الفائدة بها مجرّدة ، وإنما كان ذلك ، لأنها لا ترفع ولا يُسْند إليها حَدَثٌ .

والاعتماد كلّ جملة مفيدة إنما هو على الاسم المرفوع الذي أسند إليه الحدث أو ما هو في تأويل المرفوع . ولا تنعقد فائدةٌ بشيء من المنصوبات والمجرورات حتى يكون معها مرفوع أو ما هو في تأويل المرفوع كقولنا : ما جاءني من أحَدٍ ، وإنّ زيداً قائم ، فتأمّل هذا الموضع ، فإنه يكشف عنك الحيرة في أمر الحال ، وفيه لطفٌ وغُموض .

وأمّا القيام الذي وصف الله تعالى به نفسه في هذه الآية فليس يراد به المثول والانتصاب ، لأن هذا من صفة الأجسام ـ تعالى الله عن ذلك ـ وإنما المراد بالقيام ههنا القيام بالأمور ، والمحافظة عليها ، يقال : فلان يقوم بأمر فلان أي يعنى به ، ويهتم بشأنه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ الرِّجال قَوّامون على النِّساء ﴾[1] أي متكلّفون بأمورهن ومعتنون بشئونهنّ .

ومنه قول الأعشى :

٦٥٨ = يقوم على الوَغْد في قَوْمِه

فيغفو إذا شاء أو يَنْتَقِمْ[2]

---

(١) النساء / ٣٤ .

(٢) انظر ديوان الأعشى / ١٩٨ ، وروايته : « الوغم » بالميم مكان : « الوغد » بالدال . من قصيدة مطلعها . =

وفي المسائل أيضاً :

سألت ـ وفّقك الله ـ عن قولنا في الدّعاء : يا حليماً لا يَعْجَل ، ويا جواداً لا يبخل ، ويا عالماً لا يَجْهل ، ونحو ذلك من صفات الله تعالى .

وقلت : كيف يصحّ أن يقال في مثل هذا منادًى منكور ، والقصد به إلى الله تعالى ؟

وإن كان معرفةً فكيف انتصب وخرج مخرج التّنكير ؟

وهذا سؤال مَن لم يتمهّر في معرفة اللّسان العربيّ ، واعتراض من لم يتصوّر غرض هذه الصناعة تصوّراً صحيحاً ، وأنا أعلمك : لِمَ ذلك ؟ وأشرح /لك ما التمسته شرحاً يسرو[1] عنك ثوب الحيرة ، ويزيل عنك عارض هذه الشّبهة . إن شاء الله تعالى . [٣ / ٢٤٥]

فأقول ـ وبالله التوفيق ـ إنّ الوجه في هذا وما أشبهه من صفات الله تعالى أن يقال فيه : إنه منادى مخصّص . وهذه عبارة غير معتادة عند النّحويين ، وإنما جرت عادتهم في نحو هذا أن يسموه المنادى المشبّه بالمضاف ، والمنادى الممطول أي المطوّل من قولك : مطلت الحديدة : إذا مددتها . ومنه اشتق المَطْل في الوعد .

= أتهجُرُ غانية أم تُلمّ أم الحبل واه بها منجذِمْ

والوغْم ـ كما في القاموس ـ الثقيل الأحمق .

(١) يسرو : يكشف . انظر مادة : «السّرو» في القاموس

ومعنى قولك : إنه منادى مخصّص أن « حليماً » وجواداً ، وعالماً ، ونحوها صفات يوصف بها الباري جلّ جلالُه ، ويوصف بها المخلوقون ، وهي وإن اتفقت ألفاظها متباينة في المعاني ، كما أنا إذا قلنا في الباري تعالى : إنه سميع بصير ، وقلنا في زيد : إنه سميع بصير فالمعنى مختلف ، وإن اتفقت العبارة ، لأن زيداً سميع بأذن ، بصير بحَدَقة ، لأنه ذو جوارح وأبعاض مجتمعة ، والله تعالى منزّه عن مثل هذه الصفّات جَلّ عما يصفُه به الجاهلون ، وتقدّس عما تقول به المبطلون .

وإنما نريد بقولنا فيه : إنه سميع ، وإنّه بصير : أنه لا يغيب عنه شيء من خلقه ، وأنه مشاهِدٌ لجميع حركاتهم وأعمالهم لا يخفى عنه مثقال ذرة ، ولا يغيب عنه ما تُجنّه الصُدور ، ويختلج به الضّمير ، ولذلك إذا قلنا : إن زيداً حيٌّ فإنما نريد بذلك أنّ له نفسًا حسّاسةً مقترنة بجسم .

وإذا قلنا في الباري تعالى : إنه حيّ فإنما نريد بذلك أنه مُدْرِكٌ للأشياء ، ويجوز أن يراد بذلك أنه موجود لم يزل ولا يزال . والعرب تسمّى الوجودَ حياةً والعدمَ موتاً ، فيقولون للشمس ما دامت موجودة حيّة ، فإذا غربت سمّوها ميّتة .

قال ذو الرّمة :

٦٥٩ = فلمّا رأيْنَ اللّيل والشّمسُ حيَّةٌ
حياةَ الّـذي يَقْضِى حُشاشـةَ نَازِع[1]

شبه الشمس عند غروبها بالحيّ الذي يجود بنفسه .

وقال آخر يصف النّار :

٦٦٠ = وزهراءَ[2] إن كَفَّنْتُها فهو عَيْشُهـا
وإن لم أُكَفِّنْهـا فمـوتٌ مُعَجَّلُ / [٣ / ٢٤٦]

فجعل وجود النار حياةً ، وعدمَهـا موتاً.

ولم نُرِد بإنشاد هذين البيتين تمثيل حياة البـاري تعالى بـالحياة المذكورة فيهما، لأنّ ما ذكره الشّاعران من ذلك مجازٌ واستعارة.

وحياة الباري تعالى وجميع صفاته حقائـق لا تُشَبّـه بشـيء من صفات المحدَثات ، ولا تكيّف، وإنما تؤخذ توقيفاً وتسليماً لا قياساً .

---

(١) من قصيدة مطلعها :
خليليّ عوجـا عوجـةً ناقتيكما على طلَلٍ بـينَ القـلات وشارعِ
انظر ديوانه / ٤٥٢ .
وفي ط ونسخ الأشباه : « رأينا » مكان : « رَأْين » تحريف صوابه من الديوان .
وورد على هذه الرواية أيضاً في أساس البلاغة : « حشش » مفسراً البيت بقوله : « وجئت وما بقي من الشمس إلاّ حشاشة نازعٍ » .

(٢) الزهراء : النار . يقال : زهر الزند : إذا أضاءت ناره، وأحمر زاهـر : شديد الحمرة .

وقد أجمع العارفون بحدود الكلام على أن الاشتراك في الأسماء لا يوجب المناسبة بين المسمّيات بها ، وإنما تشبه الأشياء باتفاقها في المعاني لا في الألفاظ ، وليس بين الباري تعالى وبين مخلوقاته اشتباه في معنًى من المعاني ، فإذا أرادوا أن يجعلوا هذه الصّفات مختصّةً به تعالى زادوا عليها ألفاظاً تُخَصِّصُها ، وتجعلها مقصورةً عليه ، فقالوا : يا حليماً لا يَعْجل ، ويا جوادًا لا يَبْخل ، ويا عالِماً لا يجهل ، ونحو ذلك ، فصارت هذه الصفات خاصّة لا يصح أن يوصف بها غيره ، لأن كل حليم فلا بد له من طيش وهفوة ، وكلّ جواد فلا بد له من بُخْلٍ وعلّة ،وكُلّ عالم فلا بد له من جَهْل وحيرة، فأمّا الحِلْم المحض الذي لا يلحقه طيشٌ ،والجود المحض الذي ليس فيه بخلٌ ، والعلم المحض الذي لا يقترن به جهلٌ ، فإنها صفات الله تعالى خاصّة به ،لاحظّ فيها لغيره .

وهذه الزّيادة التي زيدت عليها في موضع نَصْبٍ على الصفة ، كأنه قيل : يا حليماً غير عجول ، ويا جواداً غير بخيل ، ويا عالماً غير جهول ، فالفائدة في هذه الألفاظ المزيدة على هذه الأسماء ما ذكرناه من التّخصيص .

فإن قال قائل : فقد علمت أنا إذا قلنا : يا حليمُ ويا جوادُ ويا عالمُ فقد فهم أنّ[1] هذه الصفات مخالفة لصفات البشر ، فإذا كان ذلك

(١) « أنّ » سقطت من ط : تحريف .

مفهوماً من أَنْفُسِ هذه الصّفات فما الفائدة في زيادة هذه الألفاظ عليها ؟

فالجواب أن الفائدة في ذلك أنا إذا قلنا : يا حليمُ ويا جوادُ ويا عالمُ فإنما يقع التّباين والخلاف بالمعاني لا بالألفاظ[1] .

وإذا انفصل الشيئان لفظاً ومعنًى كان أبلغ في التّباين من أن ينفصلا معنًى لا لفظاً .

ويدلّك على أن الغرض في ذلك ما ذكرته قول عطاء الخراسانيّ في : « بسم الله الرحمن الرحيم » : كان الباري تعالى يوصف بالرّحمن، فلمّا تسمى به المخلوقون زيد عليه الرّحيم فهذا / نصٌّ جَلِيٌّ على أنهم [٣ / ٢٤٧] قصدوا تخصيصه تعالى بلفظ لا يوصفُ به سواه ، ولذلك قال المفسّرون في « الله » : إنه اسم ممنوع[2]، فلأجل هذا قلنا : إن مثل هذا ينبغي أن يقال فيه منادًى مُخصّصٌ .

وإنّما وجب أن ينتصب هذا النّوع من المناديات وإن كان غير منكورٍ ، لأن اللّفظ الأول لما كان محتاجاً إلى اللفظ الثاني ، لأنه الذي يتمّ معناه ويخصّصه أشبه المنادى المضاف الذي لا يتمّ إلا بالمضاف إليه فانتصب كانتصابه ، وصار بمنزلة قولك : يا خيراً من زيد ، ويا ضارباً رجلاً ، ولذلك سمّى النحويّون هذا النّوع المنادى المشبّه بالمضاف .

---

(١) في ط : « بألفاظ » مكان « بالألفاظ » .

(٢) المراد : التسمية به ممنوعة ، ففي تفسير الألوسي ١/٥٥ : « الله علم لذاته تعالى » لايطلق على غيره أصلاً » .

وأما قولي : إن هذا سؤالُ مَنْ لم يتمهّر في معرفة اللّسان العربيّ ، واعتراضُ مَن لم يتصور هذه الصّناعة تصوّراً صحيحاً ، فإنما قلت ذلك : لأن هذا السؤال يَدُلّ على أن صاحبه يعتقد أنّ كُلَ منادى معرفةً غير مضاف مرفوعٌ رَفْعَ بناء في كلام العرب ، وليس كذلك ، لأنّ المنادى في كلام العرب ينقسم إلى أربعة أقسام :

منادى منكور ، نحوُ : يا رجلاً ، ومنادى مضاف ، نحو : يا عبدالله ، ومنادى مفرد ، وهو نوعان :

أحدهما : ما كان معرفة قبل النّداء نحو : يا زيدُ .

والثاني : ما كان قبل النّداء نكرةً ، وتَعَرَّف في النّداء بإقبال المنادى عليه واختصاصه إياه بالنداء دون غيره نحو : يا رَجُلُ .

والقسم الرّابع : هو المنادى المشبّه بالمضاف ، وهو الذي لا يستقلّ بنفسه ، ويفتقر إلى ما يُتِمّه كقولك : يا خيراً من زيد ، ويا ضارباً رَجُلاً ، وكرجل سميته : ثلاثة وثلاثين ، فإنك تقول : يا ثلاثةً وثلاثين .

فإن قلت : كيف يكون قولنا : يا خيراً من زيد ، ويا ضارباً رَجُلاً معرفة وقد خرج بلفظ النكرة ؟

قلت : فإن تَعَرُّفَهُ يكون على وجهين :

أحدهما : أن تسمّي بذلك رجلاً فيصير قولك : يا خيراً من

زيد ، ويا ضارباً رجلاً بمنزلة قولك : يا زيدُ ويا عمرُو ونحوهُما من الأسماء المختصة . / [٣ / ٢٤٨]

والوجه الثاني : أن تقبل بندائك على رجل معيّن تخصُّه من جميع مَنْ بحضرتك ، فيصير قولك : يا خيراً من زيد ، ويا ضارباً رجلاً بمنزلة قولك : يا رجلُ لمن تُقْبِل عليه .

فهذا ما عندي في جواب ما سألت عنه،وبالله التوفيق والإعانة .

* * * *